صيغة أفعل التفضيل مؤولة بمشتق
دراسة في الشواهد والآراء

مجلة العلوم الشرعية و اللغة العربية
Journal of Shari'ah Sciences and The Arabic Language

إعداد
د. عبدالله حسن أحمد الذنيبات

أستاذ مساعد، بقسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة

abdullahhasan24@yahoo.com

صيغة أفعل التفضيل مؤولة بمشتق «دراسة في الشواهد والآراء»

المستخلص: تتبعت الدراسة آراء النحاة واللغويين والمفسرين في إمكانية خروج بناء أفعل التفضيل عن معنىٰ المشاركة وتأويلها بدلالة مشتق آخر.

ولاستجلاء هذه الفكرة؛ جاءت الدراسة في مقدمة وفصلين وخاتمة، حيث رصدت في الفصل الأول آراء النحاة والمفسرين في إمكانية خروج صيغة أفعل عن معنىٰ المشاركة وتأويله بدلالة بمشتق، حيث وقفت علىٰ ثلاثة آراء: مؤيد، ومعارض، ومقتصر علىٰ ما سمع عن العرب دون القياس عليه.

وجاء الفصل الثاني للوقوف علىٰ هذه التأويلات وتصنيفها حسب الصيغة المؤولة إليها صيغة أفعل، وإبداء الرأي فيها ما أمكن، وقد أيدت الدراسة عدة معان ودلالات تخرج إليها دلالة «أفعل» لم يكتب لبعضها الشيوع مثل: أن صيغة «أفعل» تأتي إيجابا للأول ونفيا عن الثاني، وقال به نفطويه، وتدل أن المفضل متباعد في أصل الفعل عن المفضل عليه، متزايد إلىٰ كماله فيه، وقال بهذا المعنىٰ الكفوي، وتأتي أيضا لمجرد الوصف بحيث يثبت الصفة للطرف المذكور وقال به مجمع اللغة العربية في القاهرة.

الكلمات المفتاحية: أفعل، التفضيل، التأويل، المشتقات.

***

The Preference Noun Supported by a Derivative
A Study of Evidences And Opinions

Abstract: The study traced the views of grammarians, linguists and interpreters on the possibility of interpreting the preference noun style an interpretation other than that of participation.

In order to study this idea, this paper consists of an introduction, two chapters, and a conclusion. The first chapter lists down the opinions of grammarians and interpreters on the possibility of the preference noun being given another interpretation with the assistance of a derivative wherein opinions were divided into supporters, opposers, and a third group limited their support to what we know from the Arabs without using it a measure.

The second chapter examines and chategorises these interpretations depending on the style being used to support the preference noun, and provides an opinion where possible. This study has also supported several meanings and indications that are not widely known but can be used with the preference noun such as where the preference noun affirms the first and negates the second (Niftawaeh). This indicates that the preferred is distanced in the origin of the verb from the preferred over, and closer to perfection (AlKafawi), and it can also be used in a descriptive capacity in such a way that the adjective is affirmed to the party mentioned (The Arabic Language Organisation, Cairo).

Keywords: Af'al- preference- interpretation- derivatives.

❊ ❊ ❊

تقديم

شكلت دلالة «أفعل» التفضيل نقطة خلاف عند النحاة والمفسرين قديما وحديثا، فحصرها كثير منهم بدلالة المشاركة، أي أن طرفين اشتركا في صفة معينة، وزاد المفضل علىٰ المفضل عليه في تلك الصفة، إلا أن بعض النحاة ذهب إلىٰ تأويلها بدلالات مختلفة بما يخرجها عن معنىٰ المشاركة أحيانا.

وظلت الشواهد المختلف في دلالتها متناثرة في بطون كتب النحو والتفسير يتجاذبها النحاة والمفسرون كلٌ حسب رؤيته في هذه القضية، فمنهم من أولها علىٰ المشاركة ولو تقديرا بحيث لا تخرج عنه، فمنعوا عروَّها عن هذا المعنىٰ وأولوا ما أخرجه بعض النحاة عن ذلك، فظهر التكلف في تأويلهم أحيانا، ومنهم من تعامل مع هذا الشواهد بصفتها مسموعة لا يقاس عليها، ومنهم من ذهب إلىٰ أن خروجها عن معنىٰ المشاركة مطرد يقاس عليه.

وبعد دراسة الآراء والشواهد المختلف في دلالتها وجدت أن من أبرز الحالات التي تخرج عنها دلالة أفعل التفضيل - عند من يرون جواز ذلك- هي:

١ - اختلاف الصفة، وشاهدها المشهور عند النحاة «العسل أحلىٰ من الخل».

٢ - الخروج لدلالة سياقية كالتهكم والاستنكار والتقرير.

٣ - تأويل صيغة «أفعل» بدلالة مشتق آخر، كـ: «فعيل وفاعل وفَعَل وفَعِل ومفعول وفِعال».

وبعدما رأيت أن شواهد بناء أفعل التفضيل المؤولة بصيغ أخرىٰ تشكل نقطة خلاف عند النحاة واللغويين، ولم أطلع علىٰ دراسة مستقلة تناولت ذلك علىٰ وجه الخصوص، عزمت علىٰ أن أجمع هذه الشواهد وأصنفها حسب الصيغة المؤولة إليها صيغة أفعل بهدف استعراض مدىٰ مطابقة الصيغة المؤولة إليها صيغة «أفعل» لدلالة اللفظة داخل السياق.

لقد سبقت هذه الدراسة بدراسات تناولت صيغة أفعل التفضيل بشكل عام دون أن تتناول الجزئية التي سنتناولها علىٰ وجه الخصوص، ومن هذه الدراسات: صيغة أفعل التفضيل في القرآن الكريم (دراسة نحوية) إعداد الدكتور أحمد إبراهيم الجدبة منشور في مجلة الجامعة الإسلامية غزة، المجلد العشرون العدد الثاني رجب ١٤٣٣هـ، وهذه دراسة نحوية تناولت أقسام أفعل التفضيل الثلاثة، والتفضيل بخير وشر ومنع «صيغة أفعل التفضيل» من الصرف مع إحصاء عدد المرات التي تكررت فيها هذه الشواهد، ورسالة أخرىٰ بعنوان: اسم التفضيل في القرآن الكريم - دراسة دلالية - رسالة تقدم بها رياض يونس خلف الجبوري إلىٰ مجلس كلية التربية في جامعة الموصل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية بإشراف الدكتور

هاني صبري ٢٠٠٥م، وهي دراسة تناولت شواهد التفضيل في القرآن الكريم وتتبع دلالاتها عند المفسرين، وقد اختلفت دراستي عن هذه الدراسة أنها مختصة بجزئية من هذه الدلالة مع تتبع آراء اللغويين والنحاة والمفسرين فيها، واختلاف في وجهات النظر في بعض التفاصيل، ثم إن ميدان بحثي يشمل القرآن وشواهد الشعر والأمثال العربية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة علىٰ بعض المراجع اللغوية ككتاب سيبويه ومقتضب المبرد وكتاب المفصل للزمخشري وشرحه لابن يعيش، وبعض مؤلفات شراح الألفية وحواشيها، وأفادت بشكل أكبر من التفاسير اللغوية القديمة كتفسير الطبري والزمخشري وابن عطية والرازي والقرطبي وأبي حيان وغيرها، ولا تزعم الدراسة أنها جمعت كل شواهد «أفعل» المؤولة بدلالة مشتق آخر، بل حاولت أن تجمع ما يسمح لها باستجلاء الفكرة العامة من هذا البحث وهي فكرة تأويل «أفعل» بدلالة مشتق آخر، ومدىٰ مطابقتها لدلالة الصيغة المؤولة إليها صيغة «أفعل»، وإذا كان في الشاهد عدة آراء قدمنا النص الذي يؤولها بمشتق، ثم سردنا بعض الآراء الأخرىٰ إن كان ذلك ممكنا، محاولين ترتيبها وفق التسلسل التاريخي لقائليها، مع الإشارة إلىٰ أن الدراسة قد حذفت بعض الشواهد المكررة التي يغني عنها شاهد واحد مثل: شواهد «أعلم» و«أحسن» و«أحق» وغيرها من الشواهد.

* * *

الفصل الأول

التفضيل: مفهومه وإمكانية تأويل دلالته عند النحاة والمفسرين

تأتي صيغة أفعل في العربية علىٰ أوجه مختلفة منها فعلية واسمية، وصيغة أفعل الاسمية تأتي اسم تفضيل وصفة مشبهة وصيغة تعجب، وما يهمنا في هذا الفصل باب التفضيل عند اللغويين والنحاة مع تركيز علىٰ دلالته وآراء العلماء في خروجه عن معنىٰ المشاركة، وقسمت هذا الفصل إلىٰ مبحثين: مفهوم اسم التفضيل، وخروج أفعل التفضيل عن معنىٰ المشاركة.

* * *

المبحث الأول
مفهوم اسم التفضيل

إن موضوع التفضيل واسع في العربية، منه ما يكون مخصوصا بأسلوب معين تناوله النحاة، ومنه ما هو متروك لبلاغة المتكلم ومقدرته البلاغية في تفضيل شيء علىٰ شيء غيره بأساليب مختلفة.

وقد تناول النحاة الأوائل أسلوب التفضيل دون أن يسموه مقتصرين علىٰ وزنه الصرفي أحيانا، مع ربطه بموضوعات أخرىٰ كالتعجب، يقول سيبويه: «والمعنىٰ من: أفعلْ به، وما أفعلَه واحد، وكذلك أفعَلَ منه»[1] وهنا نلحظ أن سيبويه يربط بين دلالة التّفضيل والتعجب ثم نراه يعقد له بابا بعنوان: «هذا باب ما جرىٰ من الأسماء التي تكون صفة، مجرىٰ الأسماء التي لا تكون صفة، وذلك أفعل منه ... وأفعل شيء نحو: خير شيء، وأفضل شيء، وأفعل ما يكون، وأفعل منك»[2].

وفي الأسماء التي يأتي منها التفضيل ربط سيبويه التعجب بالتفضيل أيضا، يقول: «وما لم يكن فيه(ما أفعلَه)، لم يكن فيه (أفعلْ به رجلا) ولا (هو

(١) سيبويه، الكتاب (٤/ ٩٧).

(٢) سيبويه، الكتاب (٢/ ٢٤).

أفعلَ منه)»[1].

وقد جمع المبرد صيغة أفعل بوجهيها تحت باب واحد سماه: «باب مسائل أفعل مستقصاة»[2] حيث إن (أفعل) يقع علىٰ وجهين: «أحدهما: أن يكون نعتا قائما في المنعوت نحو: أحمر، وأصفر، وأعور، والوجه الآخر: أن يكون للتفضيل، نحو: هذا أفضل من زيد، وأكبر من عبدالله، فإن أردت هذا الوجه لم يكن إلا أن تقول: من كذا وكذا أو بالألف واللام: الأصغر والأكبر»[3] وبذلك لا يكون التفضيل عند المبرد إلا بوجود «من التفضيلية» أو أن يكون «معرفا بأل».

ويسميه الزمخشري أفعل التفضيل: أفعل التفضيل قياسه أن يصاغ من الثلاثي غير مزيد فيه، مما ليس بلون ولا عيب[4]، ولم تأت تعريفات القدامىٰ اللاحقة بجديد يذكر في هذا المجال[5]، إلا أنهم فصّلوا في شروط صياغته، وفي

(١) سيبويه، الكتاب (٤/ ٩٧).

(٢) المبرد، المقتضب (٣/ ٢٤٨).

(٣) انظر: المبرد، المقتضب (٣/ ٢٤٥).

(٤) انظر: الزمخشري، المفصل (١/ ٢٩٧).

(٥) انظر تعريفه في: الرضي، شرح الرضي علىٰ الكافية (٣/ ٤٤٧)، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ (٣١٢)، الأزهري، شرح التصريح علىٰ التوضيح (٢/ ١٠٠)، الخضري، حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل (٢/ ٥٠)، ابن كمال باشا، أسرار النحو، ص (٢٢٧).

الشواهد المُشكلة[1].

واستمرت كثير من تعريفات المحدثين على النسق نفسه[2]، وقد أورد بعضهم تعريفات أشمل لاسم التفضيل فعباس حسن يعرفه بـ: «اسم مشتق على وزن أفعل يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى، وزاد أحدهما على الآخر فيه»[3] حيث تنبه بقوله: «على الأغلب» إلى بعض الدلالات الأخرى وبعض الصيغ المستحدثة.

وبناء أفعل موجود في العربية منذ القدم ويستعمل استعمالات متعددة، لكنه حينما يكون للتفضيل فإن له خصوصية عند برجشتراسر فهو بناء مرتجل

(١) وهذا يخالف شرط بعض علماء اللغة في صياغة اسم التفضيل، وللتوسع في شروط العلماء في صياغة اسم التفضيل انظر: سيبويه، الكتاب (٤/ ٩٨) وابن السراج، الأصول في النحو (٣/ ١٥٢)، وابن جني، اللمع (١٣٨، ١٣٩)، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ص (٢٧٧)، ابن يعيش، شرح المفصل (٦/ ٩٤)، وابن القيم، بدائع الفوائد ص (١٢٠)، والأشموني، شرح الأشموني (٢/ ٢٨٤)، الأزهري، شرح التصريح (٢/ ٩٢)، الصبان، حاشيته على شرح الأشموني (٣/ ١٢)، والخضري حاشيته (٢/ ٤٠).

(٢) أورد المحدثون تعريفات عدة يصعب حصرها انظرها في موضعها في: الحملاوي، شذى العرف في فن الصرف (٥٤)، والغلاييني، جامع الدروس العربية (١/ ١٣٩)، والأنطاكي، المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها (١/ ٢٤٣).

(٣) عباس حسن، النحو الوافي (٣/ ٣٩٥).

في العربية، يقول: «لا يوجد في أية لغة من اللغات السامية، حتىٰ الحبشية، فهو مرتجل في العربية جديد، فأفعل إذا كان للتفضيل، هو أكثر تخصيصا وتحديدا، من بين سائر أبنية الاسم؛ فاختراع العربية له، من علامات ميلها إلىٰ التخصيص والتعيين»[1].

❊ ❊ ❊

(١) برجشتراسر، التطور النحوي (١٠٤-١٠٥).

المبحث الثاني
خروج أفعل التفضيل عن معنى المشاركة

اختلف النحاة في إمكانية خروج أفعل التفضيل عن معنىٰ المشاركة، وانقسموا بذلك إلىٰ رأيين: مؤيد، ومعارض، وذهب بعضهم فيما بعد إلىٰ الاقتصار علىٰ ما سمع دون القياس عليه، وقد حاولت أن أجمع آراء العلماء من اللغويين والمفسرين من خلال تطرقهم لتفسير آيات القرآن الكريم وبعض الشواهد اللغوية في مصنفاتهم:

أولا: المؤيدون:

لقد كان الرأي السائد عند النحاة الأوائل في مسألة دلالة «أفعل التفضيل» أنها لا تخرج عن معنىٰ المشاركة، إلا أن بعض النحويين واللغويين والمفسرين يرون أن صيغة أفعل قد تدل علىٰ غير المشاركة أحيانا، فاسم التفضيل إذا اقترن بـ«من التفضيلية»، أو عرف «بأل» لا يغادر دلالة المشاركة عند النحاة، ولذلك نجد من اللغويين والمفسرين القدامىٰ من يؤول صيغة أفعل بمشتق في غير الحالتين السابقتين، فأبو عبيدة النحوي[1] يجمع بعض

(١) هو معمر بن المثنىٰ التيمي، ولد في سنة ١١٠هـ، نسب له المؤرخون عشرات المؤلفات وأهمها مجاز القرآن والخيل، للتفصيل انظر: ابن خلكان (٢/ ١٥٦)، أخبار النحويين=

الشواهد التي خرجت عن معنىٰ المشاركة فهو يرىٰ في تفسيره لقولنا: «الله أكبر» بأن معناها كبير[1].

ويرىٰ المبرد أن أسلوب التفضيل لا بد له أن يكون مقترنا بمن التفضيلية أو أن يكون معرفا بأل، وما خرج عن هاتين الحالتين فإن له تأويلا آخر قد يخرجه عن دلالة التفضيل الحقيقية، يقول: «فإن أردت هذا الوجه –يقصد التفضيل– لم يكن إلا أن تقول من كذا وكذا، أو بالألف واللام، نحو هذا الأصغر والأكبر» ومن تأويلاته لما خرج عن الحالتين السابقتين تأويله صيغة «الله أكبر»: بكبير، وتأويل صيغة أفعل قوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (الروم:٢٧): بمعنىٰ هيّن، حيث لا يمكن أن يكون شيء أهون عليه من شيء[2].

وأشار أبو حيان الأندلسي وغيره لرأيٍ لنفطويه في دلالة التفضيل حيث يقول: «قال إبراهيم بن عرفة[3] لَفْظَةُ التَّفْضيل تَجيءُ في كَلَام الْعَرَب إيجَابًا للأوَّل، وَنَفْيًا عَن الثَّاني»[4]، وهذا رأي متقدم لم نجده عند غيره من النحاة،

=للسيرافي (٦٧).

(١) انظر مزيدا من الشواهد المؤولة عنده في: مجاز القرآن (٢/ ٢٢١).

(٢) انظر هذه التأويلات وغيرها عند: المبرد، المقتضب (٣/ ٢٤٥).

(٣) هو الإمام الحافظ النحوي العلامة أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان، العتكي الأزدي الواسطي، المشهور بنفطويه صاحب التصانيف. انظر ترجمته عند: ابن الأثير في البداية والنهاية (١٥/ ٩٢).

(٤) أبوحيان، البحر المحيط (١/ ٤١٨).

فكثير من النحاة يصرون على دلالة المشاركة بين طرفي التفضيل بزيادة أحدهما على الآخر أو تفوقه على غيره من جنسه، لكن أن تنتفي المشاركة بينهما فتكون إيجابا لطرف ونفيا عن آخر فهذا كما قلت رأي متقدم.

وقد أورد أبو بكر الأنباري بعض الشواهد على عروّ أفعل التفضيل عن معنى المشاركة[1].

ويذهب ابن عصفور في تفسيره لمقولة: الناقص والأشج أعدلا بني مروان: أي العادلان، ولا عدل في غيرهما[2]، وهو بذلك ينفي معنى المشاركة عن صيغة أفعل في هذا الشاهد.

ويفصل الكفوي في دلالة أفعل التفضيل فأصل التفضيل عنده: «أن يكون أفعل موضوعا لمشتركين في معنى واحد أحدهما يزيد على الآخر في الوصف به كقولك «زيد أفضل الرجلين» فزيد والرجل المضموم إليه مشتركان في الفضل إلا أن فضل زيد يزيد على فضل المقرون به»[3].

ومن المعاني الأخرى التي يفيدها التفضيل عند الكفوي التجاوز والتباعد أو التفضيل المطلق يقول: «تجاوز صاحبه وتباعده عن غيره في الفعل، لا بمعنى تفضيله بالنسبة إليه بعد المشاركة في أصل الفعل، بل بمعنى

(١) انظر الشواهد مفصلة في كتابه: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١٢٣).

(٢) ابن عصفور، المقرب (١/ ٢١٢).

(٣) انظر: الكفوي، الكليات (١/ ٩٦).

أن صاحبه متباعد في أصل الفعل، متزايد إلىٰ كماله فيه علىٰ وجه الاختصار، فيحصل كمال التّفضيل»[1].

والتفضيل قد يفيد المبالغة عند ابن عاشور يقول: «يأخذوا بأحسنها: وصف مسلوب المفاضلة مقصود به المبالغة في الحسن»[2].

وقد درس مجمع اللغة العربية مسألة دلالة اسم التفضيل وأقر بصحة خروج دلالته عن معنىٰ المفاضلة إلىٰ معان يقدرها السياق فهو يقول في قراره: «ترىٰ اللجنة جواز قول الكاتب: فعل كذا أكثر من واحد، وما أشبهه لأن أفعل التفضيل قد يخرج عن الدلالة علىٰ المشاركة بين أمرين في أصل المعنىٰ مع زيادة أحدهما علىٰ الوجه الآخر فيه، فيدل علىٰ مجرد الوصف بأصل المعنىٰ، وقد جاء أفعل التفضيل علىٰ هذا الوجه في آيات من القرآن الكريم، مثل قوله تعالىٰ: أفمن يهدي إلىٰ الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدي إلا أن يهدىٰ)»[3].

ويذهب فاضل السامرائي في تفسير دلالة التفضيل في قوله تعالىٰ: ﴿ **وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ** ﴾ (الأنعام:١٥٢)، وقوله

(١) الكفوي، الكليات (١/ ٩٦).

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٩/ ١٠٠).

(٣) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والثلاثين، وفي الجلسة السادسة والعشرين من المجلس في الدورة نفسها. انظر كتاب الألفاظ والأساليب الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص (٥٢).

تعالىٰ: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾ (النحل:١٢٥) فليس المقصود هنا التّفضيل علىٰ شيء معين، بل المراد من كل ذلك الزيادة في الحسن، «ولا يمتنع تقدير مفضل عليه كأن تقول: وجادلهم بالتي هي أحسن من غيرها ونحو ذلك»[١].

ويذهب إبراهيم السامرائي في تفسيره لآية ﴿ تَنزِيلٗا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلۡعُلَى ﴾ (طه:٤) أن العلىٰ بمعنىٰ العالية[٢].

ويؤيد هادي نهر بعض النحاة السابقين في تأويلهم لكلمة «الأبتر» في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ﴾ (الكوثر:٣) أي المبتور[٣].

وذهب عبدالفتاح الحموز إلىٰ أن صيغة أفعل تنوب عن بعض المشتقات مثل الصفة المشبهة وصيغة المبالغة إلا أن تأويلها بالمصدر نادر[٤].

---

(١) السامرائي، فاضل، معاني النحو (٤/ ٦٨٥).

(٢) انظر: السامرائي، إبراهيم، من بديع لغة التنزيل، دار الفرقان، ط١، عمان، ومؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٤م، ص (٢١١).

(٣) سيأتي التفصيل فيها في الفصل الثاني، انظر: نهر، هادي، التراكيب اللغوية في العربية، دراسات وصفية تطبيقية، مطبعة الإرشاد بغداد، ١٩٨٧م، ص (٨٥).

(٤) انظر: الحموز، عبدالفتاح، ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل، ط١، دار عمار، ١٩٨٧م، ص (١٢٣-١٢٤).

يقول عبدالرحمن تاج: «إن دلالة الصيغة – ويقصد أفعل – على المفاضلة بين أمرين بزيادة أحدهما على الآخر في المعنى المشترك بينهما ليست الحكم الوحيد لأفعل التفضيل، وإنما ذلك إذا لم يقصد به شيء آخر غير تلك المفاضلة، فإذا قصد به معنى آخر غير تلك المفاضلة، فإن غاية ما يستفاد من الصيغة إنما ثبوت المعنى للطرف الذي يطلق عليه اسم التفضيل، ولا تفيد اشتراك الطرف الآخر في هذا المعنى»[1].

ثانيا: الممانعون:

وذهب شراح الألفية إلى أن «أفعل» لا تغادر معنى التفضيل، يقول ابن مالك:

وأفعلُ التفضيلِ صِلـه أبدًا * تقديراً او لفظاً بـ«من» إن جردا[2]

يقول ابن مالك: «ولا يخلو المقرون بـ«من» في غير تهكم من مشاركة المفضل في المعنى أو تقدير مشاركته»[3].

وقال الشاطبي: «قوله: أبدا فيه تنكيت، وتنبيه على أن المجرد لا يأتي بمعنى اسم الفاعل مجرداً من معنى من قياساً أصلاً، خلافاً للمبرد القائل بأنه

(١) أعمال لجنة الأصول، مجمع اللغة العربية في القاهرة، البحوث والمحاضرات، الدورة (٣٢)، لسنة ١٩٦٦م، ص (٥٣-٥٤).

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك (٣/ ١٧٩).

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد (١٣٣).

جائز قياساً، فيجوز عنده أن تقول: زيد أفضل، غير مقصودٍ به التفضيل علىٰ شيءٍ، بل بمعنىٰ فاضل»[1].

وتقتصر دلالة اسم التفضيل عند ابن مالك: علىٰ ثبوت المزيّة للأول علىٰ المتفاضلين[2]، يقول ابن عقيل في معرض مناقشته لرأي المبرد: «وهل ينقاس ذلك؟ - يقصد قياسية الخروج عن معنىٰ المفاضلة- قال المبرد ينقاس، وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح»[3].

وقد ناقش أبو حيان مسألة خروج أفعل التفضيل عن معنىٰ المفاضلة في قوله تعالىٰ: «﴿قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ (البقرة:٣٠)»، فجمع بعض آراء سابقيه، حيث أجاز بعض المفسرين ومنهم أبو عبيدة النحوي أن تكون أعلم بمعنىٰ عالم، ورأىٰ بعضهم أنها باقية علىٰ التفضيل[4].

ولكن أبا حيان لا يسلم بهذا الأمر، حيث أشار في رده علىٰ رأي من ذهب إلىٰ تأويلها باسم الفاعل إلىٰ وجود مثلبتين، وهما: أن النحاة لا يرون أن «أفعل» تؤول «بفاعل وفعيل» باستثناء أبي عبيدة النحوي وبعض المتأخرين،

(١) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (٤/ ٥٨١ وانظر رأيه في: البغدادي، خزانة الأدب (٣/ ١٩٢).

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل (١٣٤).

(٣) ابن عقيل، شرحه علىٰ ألفية بن مالك ص (٣/ ١٨٣).

(٤) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (١/ ٢٣٣).

والثانية أن القائلين بجواز خروج أفعل التفضيل للدلالة علىٰ اسم الفاعل أو الصفة المشبهة لا يعملونه عمل اسم الفاعل والصفة المشبهة[1].

ونلحظ أن أبا حيان عاب علىٰ أبي عبيدة هذا التأويل، واتهمه بالتضعيف في النحو في قوله: «وَلا مُبَالاةَ بخلاف أَبي عُبَيْدَةَ لأَنَّهُ كَانَ يُضَعّفُ في النَّحْو، وَلا بخلاف بَعْض الْمُتَأَخّرينَ لأَنَّهُمْ مَسْبُوقُونَ بمَا هُوَ كَالإجْمَاع منَ الْمُتَقَدّمينَ»[2]، لكن أبا حيان رغم تضعيفه لرأي أبي عبيدة قد أورد رأي أبي العباس المبرد دون تعليق أو وقوف عنده، فعدّ موقف النحاة الأوائل إجماعا دون مبالاة لرأي المبرد، ثم إن إعمال أفعل التفضيل عمل «فاعل وفعيل» لا يلزم في رأيي؛ لأن الأمر لا يعدو أن يكون تشابها أو تقاربا في الدلالة أحيانا عند النحاة والمفسرين.

أما عن موقف أبي حيان نفسه: فإنه يتبنىٰ الرأي القائل بلزوم «أفعل» للتفضيل ولو تقديرا، حيث يقول: «وَالصَّحيحُ مَا ذَهَبَ إلَيْه النَّحْويُّونَ الْمُتَقَدّمُونَ منْ كَوْن «أَفْعَلَ» لا يَخْلُو منَ التَّفْضيل»[3].

لكن هذا الاختيار النحوي عند أبي حيان لا يتطابق مع تفسيره لكثير من الآيات التي وردت فيها صيغة التفضيل حيث أشار إلىٰ جواز خروج المعنىٰ

(١) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (١/ ٢٣٣).

(٢) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (١/ ٢٣٣).

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (١/ ٢٣٣).

أحيانا، وفي مواضع أخرىٰ أكد فيها خروج أفعل عن معنىٰ المفاضلة منفردا عن غيره من المفسرين[1].

وحول ورود بعض التأويلات لصيغة «أفعل» بـ«فاعل» و«فعيل» يقول أبو حيان: «ولو سلمنا إسماع ذَلكَ منَ الْعَرَب، فَلا نُسَلّمُ اقْتيَاسَهُ،لأَنَّ الْمَوَاضعَ الَّتي أُوردَتْ دَليلًا عَلَىٰ ذَلكَ في غَايَةٍ منَ الْقلَّة، مَعَ أَنَّهَا قَدْ تؤولت»[2].

وهذا أيضا لا يتطابق مع ما ذهب إليه في تفسيره «البحر المحيط»، حيث رصدت الدراسة ما يقرب من مائة موضع في تفسيره وحده حيث أيّد خروجه أو عده وجها مقبولا أو ارتضىٰ رأيا لسابقه، وتنوعت أسباب الخروج، فمنها بسبب تأويلها بصيغة مشتقة وهو ما نحن بصدده، ومنها ما خرج لاختلاف الصفة بين المفضل والمفضل عليه، ومنها لأسباب أخرىٰ كالتقرير والإنكار وغيرها.

وعلىٰ ذلك كان تفسيرهم لقولنا «الله أكبر» أي أكبر من كل شيء، فحذفت «من»؛ لأن أفعل خبر، كما تقول «أبوك أفضل وأخوك أعقل» فمعناه أعقل وأفضل من غيره[3].

(١) سيرد في الفصل القادم كثير بعض الشواهد مسلوبة الدلالة علىٰ المفاضة مؤولة بفعيل وفَعِل وغيرها من الأبنية.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط (١/ ٢٣٣).

(٣) الأشموني، شرح الألفية (٣/ ٥١).

وقالوا في قوله تعالىٰ: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ (الإسراء:٥٤) أنها للتفضيل، «أي أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم، فالمشاركة في مطلق عام[١]، ورأوا في قول الشنفرىٰ «أعجلهم» أن لا مانع من جعله للتفضيل، وقالوا في صيغتي «أعز وأطول»[٢] المراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله: «أعز وأطول»: من دعائم كل بيت وعلىٰ هذا هما للتفضيل عنده[٣].

ويرىٰ الصبان أن اسم التفضيل المقترن بمن لا يصح تجريده عن معنىٰ التفضيل أصلا لا قياسا ولا سماعا؛ لأن «من» هذه هي الجارة للمفضول[٤].

ويخالف الصبان ابن مالك في إمكانية خروج أفعل التفضيل للتهكم حيث يقول: والأوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في التهكم أيضا[٥]، وتقدير المشاركة في هذه المواضع يجافي المعنىٰ العميق من مقصود النص.

والأصح عند ابن مالك قصر خروج أفعل التفضيل عن معنىٰ المشاركة علىٰ السماع في حالة حذف «من التفضيلية» من النص حيث يقول: «واستعماله

(١) انظر: الصبان، حاشيته علىٰ شرح الأشموني (٣/ ٧٤).

(٢) البيت للفرزدق ديوانه (٤٤٩)، يقول فيه:

إنّ الذي سَمَكَ السّماءَ بَنىٰ لَنَا * بَيْتًا، دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(٣) انظر: الصبان، حاشيته علىٰ شرح الأشموني (٣/ ٧٤).

(٤) انظر: الصبان، حاشيته علىٰ شرح الأشموني (٣/ ٧٢).

(٥) انظر: الصبان، حاشيته علىٰ شرح الأشموني (٣/ ٧٢).

عاريا دون «من» مجردا عن معنىٰ التفضيل مؤولا باسم الفاعل أو الصفة المشبهة مطرد عند أبي العباس والأصح قصره علىٰ السماع»[1].

* * *

(١) انظر: ابن مالك، التسهيل (١٣٤).

الفصل الثاني
دراسة شواهد «أفعل التفضيل» المؤولة بمشتق

أولاً: أفعل مؤولة بدلالة فعيل:

تأتي صيغة فعيل للدلالة علىٰ الصفة المشبهة لتدلّ علىٰ الثبوت أو علىٰ المبالغة، يقول ابن فارس: «وتكون الصفات اللازمة للنفوس علىٰ فعيل، نحو: شريف وخفيف، وعلىٰ أضدادها نحو: وضيع وكبير وصغير»(١)، وعند ابن القيم: أن بناء «فعيل» من بناء الأوصاف الثابتة اللازمة كـ: طويل وقصير وكريم وعظيم وحليم وجميل(٢).

ومما ورد علىٰ صيغة أفعل مؤولا بصيغة فعيل ما يلي:

١ - ألدّ:

يقول تعالىٰ: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ (البقرة:٢٠٤)، ذهب بعض المفسرين إلىٰ أن (ألد) هنا بمعنىٰ لديد الخصومة(٣)، ويصر الزمخشري علىٰ أن «ألد» هنا علىٰ

(١) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة (١/ ١٧١).

(٢) انظر: ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد (٢/ ١٨٨).

(٣) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٦٦).

بابها من التفضيل يقول في تأويلها: «وهو أشد الخصوم خصومة»[1].

وفي رأيي أن سياق الآية يستدعي أن تكون «ألدّ» اسم تفضيل، فهي أولىٰ من أن تكون مؤولة بصيغة فعيل، فصيغة فعيل تثبت الصفة علىٰ نحو اللزوم والثبات، وهذا المعنىٰ يشترك كثيرا مع مقصود الآية لكنه لا يطابقها تمام المطابقة، فصيغة أفعل تثبت الصفة لكنها تضيف دلالة أزيد وأقوىٰ من غيرها من الصيغ.

٢- أعلم:

وردت صيغة أعلم في القران الكريم في مواضع كثيرة، واختلف المفسرون في دلالتها فمنهم من أبقاها علىٰ دلالة المفاضلة، ومنهم من أولها بمشتق، فمثلا في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِأَعۡدَآئِكُمۡۚ﴾ (النساء:٤٥): يرىٰ أبو حيان أن أفعل علىٰ بابها من التفضيل أي أعلم بأعدائكم منكم، وجوّز أن تكون: بمعنىٰ عليم[2].

ويقصر الزمخشري دلالتها علىٰ التفضيل، يقول: «وَاللهُ أَعْلَمُ منكم بأَعْدائكُمْ وقد أخبركم بعداوة هؤلاء، وأطلعكم علىٰ أحوالهم وما يريدون بكم فاحذروهم»[3].

(١) الزمخشري، الكشاف (١/ ٢٥١).

(٢) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (٣/ ٢٦١).

(٣) الزمخشري، الكشاف (١/ ٥١٦).

وفي رأيي أن لا وجه لتأويل أعلم بعليم، فالمعنىٰ واضح وغير مشكل، حيث إنه أعلم منكم بأعدائكم، وليس شرطا أن يدل التفضيل علىٰ اتسام الطرفين بالعلم وأن أحدهما زاد قليلا عن الآخر، بل إن التفضيل هنا جاء ليدل علىٰ بعد الفاضل عن المفضول وتجاوزه، فالآية تذكير للمؤمنين بسعة علم الله الخالق المدبر في موقف ظنوا أنهم علىٰ اطلاع كامل علىٰ أعدائهم.

٣ - أعظم:

يقول تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ أَعۡظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ﴾ (التوبة:٢٠).

يرىٰ الزمخشري في تفسيره: هم أَعْظَمُ دَرَجَةً عنْدَ الله من أهل السقاية والعمارة[١]، ويجوّز أبو حيان بقاء «أعظم» علىٰ بابها من التفضيل، علىٰ اعتقاد المشركين أن في سقايتهم للحجاج خير وعمارتهم حسب معتقدهم، أو أن يكون التقدير: عَظيمُونَ درجة[٢].

وفي رأيي أن ما ألجأ النحاة والمفسرين إلىٰ تأويلها بـ«عظيمون» انتفاء المشاركة، حيث إن سقاية المشركين للحجاج ليس فيها فضيلة عندهم، وفي رأيي أن الآية علىٰ التفضيل لتدل علىٰ بعد الفاضل عن المفضول وتكامله، فهي هنا جاءت تأكيدا للأول ونفيا عن الآخر المحذوف، بدليل أن الفوز كان

(١) الزمخشري، الكشاف (٢/ ٢٥٦).

(٢) أبو حيان، البحر المحيط (٥/ ٣٨٩).

للفاضل لا المفضول.

٤ - أشد وأجدر:

يقول تعالىٰ: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة:٩٧)، يرىٰ ابن عاشور جواز أن يكون «أشد وأجدر» مسلوبَيْ المفاضلة مستعملين لقوة الوصفين في الموصوفين بهما[١]، فالمعنىٰ أن كفرهم شديد التمكن من نفوسهم ونفاقهم كذلك، من غير إرادة أنهم أشد كفراً ونفاقًا من كفار أهل المدينة ومنافقيها[٢]، وهذا المعنىٰ لم يقل به كثير من المفسرين القدامىٰ ورغم وجاهته، إلا أننا لا ننكر إمكانية بقائه علىٰ المفاضلة.

٥ - أحق:

وردت كلمة أحق في مواضع في القرآن الكريم، وأول المفسرون «أحق» بـ«حقيق» بوجه من الوجوه المحتملة:

يقول تعالىٰ: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾ (التوبة:١٠٨).

يقول أبو حيان: «أحق بمَعْنَىٰ حَقيقٌ، وَلَيْسَتْ أَفْعَلَ تَفْضيلٍ، إذْ لا اشْتِرَاكَ

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١١/ ١٢).

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١١/ ١٢).

بَيْنَ الْمَسْجدَيْن في الْحَقّ»[1]، وجاءت الآية: «لزيَادَة بَيَان أَحَقّيَّة الْمَسْجد الْمُؤَسَّس عَلَىٰ التَّقْوَىٰ بالصَّلَاة فيه، وَبَيَانُ أَنَّ تَفْضيلَ ذَلكَ الْمَسْجد في أَنَّهُ حَقيقٌ بالصَّلَاة فيه»[2].

وبذلك يكون التَفْضيل «مَسْلُوبَ الْمُشَارَكَة؛ لأَنَّ مَسْجدَ الضّرَار لَيْسَ حَقيقًا بالصَّلَاة فيه بَعْدَ النَّهْي، لأَنَّ صَلَاةَ النَّبي ﷺ لَوْ وَقَعَتْ لَأَكْسَبَتْ مَقْصدَ وَاضعيه رَوَاجًا بَيْنَ الْأُمَّة وَهُوَ غَرَضُهُمُ التَّفْريقُ بَيْنَ جَمَاعَات الْمُسْلمينَ»[3].

ومنهم من أبقاها علىٰ المشاركة التقديرية يقول القرطبي «وَأَحَقُّ هُوَ أَفْعَلُ منَ الْحَقّ، وَأَفْعَلُ لا يَدْخُلُ إلَّا بَيْنَ شَيْئَيْن مُشْتَرَكَيْن، لأَحَدهمَا في الْمَعْنَىٰ الَّذي اشْتَرَكَا فيه مَزيَّةٌ عَلَىٰ الآخر فَمَسْجدُ الضّرَار وَإنْ كان باطلا لاحق فيه، فَقَد اشْتَرَكَا في الْحَقّ منْ جهَة اعْتقَاد بَانيه، أَوْ منْ جهَة اعْتقَاد مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنَّ الْقيَامَ فيه جَائزٌ للْمَسْجدية، لَكنَّ أَحَدَ الاعْتقَادَيْن بَاطلٌ بَاطنًا عنْدَ الله، وَالْآخَرُ حَقٌّ بَاطنًا وَظَاهرًا»[4].

وفي رأيي أن أحق هنا جاءت تأكيدا للأول ونفيا عن الثاني فهي للزيادة

(١) أبو حيان، البحر المحيط (٥/ ٥٠٥).

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١١/ ٣٤).

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير (١١/ ٣٤).

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٢٦١٦).

المطلقة دون المشاركة، والله أعلم.

وما ينطبق علىٰ الآية السابقة ينطبق علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ **وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا** ﴾ (البقرة:٢٢٨)؛ فالآية حكم خاص فيمن كان طلاقها دون الثلاث، حيث إن حق إعادة الزوجة المدخول بها والمطلقة قبل انقضاء العدة خاص بالزوج دون الزوجة[١].

والتفضيل عند أبي حيان هنا ليس علىٰ بابه بل هو مؤول بمشتق، فَكَأَنَّهُ قيلَ: وَبُعُولَتُهُنَّ حَقيقُونَ برَدّهنَّ[٢].

وأول القرطبي التفضيل في الآية أن: حَقَّ الزَّوْج في مُدَّة التَّرَبُّص أَحَقُّ منْ حَقّهَا بنَفْسهَا، فَإِنَّهَا إِنَّمَا تَمْلكُ نَفْسَهَا بَعْدَ انْقضَاء الْعدَّة[٣].

وحاول ابن عاشور تأويلها بالمفاضلة بين حقين هما: «حَقُّ الزَّوْج في الرَّجْعَة إِنْ رَغبَ فيهَا، وَحَقُّ الْمَرْأَة في الامْتنَاع منَ الْمُرَاجَعَة إِنْ أَبَتْهَا، فَصَارَ الْمَعْنَىٰ: وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ برَدّ الْمُطَلَّقَات، منْ حَقّ الْمُطَلَّقَات بالامْتنَاع وَقَدْ نَسَجَ التَّرْكيبَ عَلَىٰ طَريقَة الْإيجَاز»[٤].

ومقصود الآية كسابقتها في تأكيد حق الزوج ونفي حق غيره فهي للزيادة

(١) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٢٠).

(٢) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (٢/ ٤٥٨).

(٣) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٢٣).

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢/ ٣٩٥).

المطلقة دون المشاركة والله أعلم.

٦ - أهون:

يقول تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ (الروم:٢٧)، ذهب بعض العلماء والمفسرين في تفسير كلمة أهون بمعنىٰ الهين[١]، يقول أبو حيان: «وليست (أهون) أفعل تفضيل لأن لا تفاوت عند الله في النشأتين الإبداء والإعادة»[٢].

يقول القرطبي: وقاله ابن عباس ووجهه أن هذا مثل ضربه الله تعالىٰ لعباده يقول: إعادة الشيء علىٰ الخلائق أهون من ابتدائه؛ فينبغي أن يكون البعث لمن قدر علىٰ البداية عندكم وفيما بينكم أهون عليه من الإنشاء[٣].

أما ابن عاشور فقد ذهب إلىٰ أنها اسم تفضيل باقية علىٰ بابها للتفضيل وهي لإقامة الحجة علىٰ المنكر في معتقد البشر، فإحياء الميت أهون من خلقه من جديد، يقول: أهون اسم تفضيل، وموقعه موقع الكلام الموجَّه، فظاهره أن أهون مستعمل في معنىٰ المفاضلة علىٰ طريقة إرخاء العنان والتسليم الجدلي،

(١) انظر: الزمخشري، الكشاف (٣/ ٤٧٧)، والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٨/ ٢٧٦).

(٢) أبو حيان، البحر المحيط (٨/ ٣٨٦).

(٣) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ٢٢).

أي الخلق الثاني أسهل من الخلق الأول[1].

وهو أهون عليه مجرد تقريب لأفهامهم لقصد التقريب لأفهامكم[2]، علىٰ أن رب العزة سواء عليه النشأتان، لا يتفاوت في قدرته الصعب والسهل، ولا يحتاج إلىٰ احتذاء علىٰ مثال ولا استعانة بحكيم، ولا نظر في مقياس، ولكن يواجه جاحد البعث بذلك دفعا في بحر معاندته، وكشفا عن صفحة جهله[3].

وأرىٰ أن ما ذهب إليه الزمخشري فيه وجاهة؛ لكونه أقرب لسياق الآية التي تقيم الحجة علىٰ المنكر والجاحد فبذلك تكون أفعل تفضيل علىٰ بابها ولكن من معتقد البشر، ثم إن من أولها بفعيل أراد أن يخرج من لبس عقدي حيث لا تفاوت في قدرة الله، والله أعلم.

٧ - أسوأ:

يقول تعالىٰ: ﴿ **لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ** ﴾ (الزمر:٣٥).

يرىٰ بعض المفسرين أن كلمة «أسوأ» في هذه الآية يؤول بفعيل، يقول الألوسي أن صيغة أفعل هنا جاءت لتدل علىٰ: «الزيادة المطلقة من غير نظر

(١) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢١/ ٨٣).

(٢) انظر: الزمخشري، الكشاف (٣/ ٣٢).

(٣) الزمخشري، الكشاف (٣/ ٣٢).

إلىٰ مفضل عليهً»[1]، يقول أبو حيان: «والظاهر أن أسوأ أفعل تفضيل، وإذا كفر أسوأ أعمالهم فتكفير ما هو دونه أحرىٰ، وقيل: أفعل ليس للتفضيل، أي سيّء الذي عملوا»[2].

أقول إن تفسير كلمة أسوأ بسيئ أو أفعل بفعيل هنا لا يدل تمام الدلالة علىٰ مقصود النص، وأرىٰ أن ما ذهب إليه أبو حيان في البداية أوجه؛ فالكرم الإلهي يتجاوز التكفير عن سيّء الذنوب إلىٰ التكفير عن أكثرها سوءا، فتكفير أسوء الذنوب يعني ضمنيا تكفير السيئ، وهذا والله أعلم.

٨ – الأتقىٰ والأشقىٰ:

يقول تعالىٰ: ﴿ **لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ۝ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۝ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى** ﴾ (الليل:١٥ – ١٧)، يقول القرطبي: وَسَيُوَقَّىٰ صليَّ النَّار الَّتي تَلَظَّىٰ التَّقيُّ، وَوُضعَ أَفْعَلُ مَوْضعَ فَعيلٍ[3].

وفي رأيي أن الآية غاية في التفضيل، فهي من الموازنة بين حالتين عظيمتين، فثمة فوارق بين: «الذين اتقوا»، و«التقي»، و«الأتقىٰ»، فهم علىٰ درجات من التقوىٰ أقواها وأعلاها الأتقىٰ، ومثل هذا ينطبق علىٰ الأشقىٰ.

(١) الألوسي، روح المعاني (١٢/ ٢٦٠).

(٢) أبو حيان، البحر المحيط (٩/ ٢٠٤).

(٣) انظر: الطبري (ت٣١٠)، جامع البيان (٢٤/ ٤٧٨).

٩ - أعز وأطول:

يقول الفرزدق[١] في مطلع قصيدة له يصف فيها بيته[٢]:

إنّ الـذي سَـمَكَ الـسّماءَ بَنـىٰ لَنَـا * بَيْتـًا، دَعَائِمُـهُ أعَـزُّ وَأطْـوَلُ

ومقصود البيت أن الله بنىٰ لهم بيتًا عزيزًا طويل الدعائم، والشاهد فيه قوله: «أعز وأطول» حيث استخدم الشاعر صيغة أفعل غير مقصود بها التفضيل[٣].

ويرىٰ الزمخشري أن البيت علىٰ التفضيل بتقدير «من» محذوفة، يقول: «اعلم أنهم قد يحذفون «مِنْ» من «أفعل» إذا أريد به التفضيل، ومعنىٰ الفعل، وهم يريدونها، فتكون كالمنطوق بها»[٤] ويرىٰ ابن يعيش أن: الشاهد فيه حذفُ

---

(١) هو همَّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارميّ، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. يشبه بزهير بن أبي سلمىٰ. وكلاهما من شعراء الطبقة الأولىٰ، زهير في الجاهليين، والفرزدق في الإسلاميين. انظر الفرزدق، ديوانه، ص (٥)، ترجمته في: الأعلام (٨/ ٩٣).

(٢) الفرزدق، ديوانه (٤٨٩)، أبو بكر الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٣٠)، ابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ١٣١).

(٣) انظر: تأويله بـ«عزيزة وطويلة» عند أبي بكر الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٣٠)، وعند القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ٢١).

(٤) الزمخشري، المفصل (١/ ٢٩٧)، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ١٣١).

«مِنْ»، أي أعزّ من غيره، وأطول من غيره، «وأطول» ها هنا من «الطَّوْل» الذي هو الفضل، لا من «الطُّول» الذي هو ضدّ القِصَر، ودلّ علىٰ إرادة «مِنْ» امتناعه من الصرف. يصف قومه وبيته، وأنّ دعائم بيته أعزُّ دعامة وأكرمُها»[1].

وأرىٰ أن التفضيل هنا يجعل لخصمه «جرير» بيتا عزيز الجانب يشارك بيت الفرزدق في العزة وطول الدعائم، فالشاعر لم يشأ أن يثبت لجرير بيتا دعائمه عزيزة وطويلة وأن بيت الفرزدق تفوق علىٰ بيت جرير فبيت الفرزدق بيتُ عزٍ وكرمٍ، وبذلك فالمشاركة غير مقصودة هنا، بل المقصود من صيغة أفعل وصف عزة بيته – بيت العز والكرم- وطول دعائمه ورسوخ أركانه بشكل مبالغ فيه دون أدنىٰ ذكر لبيت جرير.

وأرىٰ أن تأويلها «بعزيزة» و«طويلة» يفقد صيغة «أعز وأطول» بعض دلالتها السياقية، فبيت الفرزدق أكثر عزة ومبالغة مما تؤديه صيغة فعيل، والله أعلم.

١٠ - ألأم:

يقول الفرزدق:

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم ❊ كرامًا وأنتم ما أقام ألائم[2]

(١) الزمخشري، المفصل (١/ ٢٩٧) ابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ١٣٤).

(٢) انظر الشاهد عند: أبي بكر البغدادي، الزاهر في معاني كلمات الناس (٢/ ٢٣٢)، شرح الأشموني (٢/ ٣٠٨)، خزانة الأدب (٨/ ٢٧٧)، أمالي القالي (١/ ١٧١).

ومعناه لا يمكن أن تكونوا بين الكرام حتىٰ يزول هذا الجبل (أسود العين) من مكانه، فأنتم والبخل صنوان علىٰ مر الزمان[1].

والشاهد فيه قوله أن: «ألائم» لم يقصد به المفاضلة، بل هي مؤولة بصيغة فعيل (لئيم) وهي من الصفة المشبهة اللازمة، يقول البغدادي: فألائم جمع ألأم بمَعْنىٰ لئيم[2] وَحمله الْفَارسي علىٰ أَنه جمع لئيم كقطيع وأقاطيع وَحَديث وَأَحَاديث[3]، وفي رأيي أن صيغة «أفعل» هنا جاءت للوصف فقط، بدليل أن «ألائم» تقابل «كراما» في النص للدلالة علىٰ الثبوت، ويدعم ذلك مقصودُ البيت أن اللؤم لن يغادرهم ما دام هذا الجبل قائما.

١١ - أصغر وأكبر:

قال أبو نواس:

كأنّ صُغرَىٰ وكُبرىٰ من فَقَاقعها ❊ حصباءُ دُرٍّ علىٰ أرض من الذَهَب[4]

(١) انظر تفصيل شرح مفرداته عند: عبدالسلام هارون، في تحقيقه لخزانة الأدب للبغدادي (٨/ ٢٧٧).

(٢) البغدادي، خزانة الأدب (٨/ ٢٧٧).

(٣) انظر رأيه في: خزانة الأدب (٨/ ٢٧٧)، ولم يتسن لي الاطلاع عليه من مصدره.

(٤) انظر الشاهد في: ابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ١٣٧)، البغدادي، خزانة الأدب (٥/ ٣١٥)، ابن الأثير، البداية والنهاية (١٤/ ٦٠١)، الأشموني، شرح الأشموني (٢/ ٣٠٥).

وكثرت تأويلات النحاة لهذا البيت فمنهم من رأىٰ أن التعبير صحيح[1]، ومنهم من ذهب إلىٰ تخطئة التعبير، والواجب فيه الإفراد والتذكير كونه خلا من التعريف والإضافة[2]. وللعلماء تأويلات عدة منها: أنه استُعمل استعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف[3]، والرأي الآخر: أن فعلىٰ مؤولة بمشتق، يقول الزمخشري: «يجوز أن يكون لم يُرد فيه التفضيل، بل معنىٰ الفاعل، كأنّه قال: كأنّ صغيرة وكبيرة من فقاقعها»[4].

وجوز ذلك ابن يعيش أيضا يقول: «ويجوز أن يكون لم يرد فيه التّفضيل بل معنىٰ الفاعل»[5].

وذهب المبرد وغيره في تفسير قول الشاعر:

قُبّحـــتُم يـــا آلَ زيـــدٍ نفـــرا * ألأمَ قـــومٍ أصـــغرا وأكْبَـــرا[6]

(١) الأشموني، شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك (٢/ ٣٠٥).

(٢) ينظر:الخضري، حاشية الخضري (٢/ ٥٢-٥٣).

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ١٣٩).

(٤) انظر: الزمخشري، المفصل، (١/ ٢٩٧)، ابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ١٣٩)، وإلىٰ ذلك يذهب الخضري، انظر:الخضري، حاشية الخضري (٢/ ٥٣).

(٥) الزمخشري، المفصل (١/ ٢٩٧)، ابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ١٣٩)، ويقصد باسم الفاعل الصفة المشبهة باسم الفاعل بدلالة تأويله لها بـ: صغيرة وكبيرة.

(٦) من الرجز غير منسوب في البغدادي، خزانة الأدب (٨/ ٢٤٦)، الفيومي، المصباح المنير (٢/ ٧٠٩).

يريد صغيراً وكبيراً[1]، حيث يرىٰ بعض النحاة ممن تناول هذا الشاهد أن الشاعر قصد صغيرا وكبيرا، حيث لا وجه للتفضيل فيه إلا بتكلف، والمعنىٰ أنهم منسوبون إلىٰ أشد اللؤم في حالة صغرهم وكبرهم[2]، وتأويلهم أصغر بصغير سليم في رأيي؛ لأنها جاءت لمجرد الوصف.

وفي المثل العربي: «المرء بأصغريه»[3] أي بصغيريه فهو بمعنىٰ الصفة المشبهة[4]، فالمفاضلة في رأيي غير مقصودة هنا والقصد مجرد الوصف والله أعلم.

ثانياً: أفعل التفضيل مؤولة بدلالة «فَعَل»:

وهو وزن يكثر في المصدر ويقل في الصفات[5]، وقد أول المفسرون صيغة أفعل بفَعَل في صيغة واحدة مكررة للدلالة علىٰ الصفة، وهي:

١ - أحسن:

وردت صيغة أحسن في القرآن الكريم في مواضع كثيرة وقد أولها بعض

(١) المبرد، المقتضب (٣/ ٢٤٧)، البغدادي، خزانة الأدب (٨/ ٢٤٦).

(٢) المبرد، الكامل (٦/ ٩٦)، والمبرد، المقتضب (٣/ ٢٤٧).

(٣) الميداني، مجمع الأمثال (٢/ ٢٩٤).

(٤) انظر: الحموز، ظاهرة التعويض (١٢٣-١٢٤).

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب (٣/ ٦٢٩)، وانظر أيضاً: شرح الشافية (١/ ١١٩).

المفسرين بصيغة فعل: يقول تعالىٰ: ﴿ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (النحل:٩٧).

أول بعض المفسرين صيغة أفعل بفعل: ذكر الأحسن ترغيبًا في عمله، وإن كانت المجازاة علىٰ الحَسن والأحسن[١]، وقيل: الأحسن هنا بمعنىٰ الحَسَن، فليس أفعل التي للتفضيل[٢]، وقيل: أحسن هنا ليست أفعل تفضيل، بل المعنىٰ: حَسَنها... فعلىٰ هذا أمروا بأن يأخذوا بحسنها، وهو ما يترتب عليه الثواب دون المناهي التي يترتب عليها العقاب[٣].

وأرىٰ أن تأويلها بفَعَل تأويل سليم إلىٰ حد ما إذا بقينا علىٰ المستوىٰ الدلالي للمفردة، لكن ثمة فوارق في القوة الدلالية تظهر في التركيب.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ (العنكبوت:٧)، اختلف المفسرون في دلالة «أحسن» حيث يرىٰ ابن عطية أن الآية فيها حذف مضاف تقديره: ثواب أحسن الذي كانوا يعملون[٤]. ويخالفه في ذلك أبو حيان حيث يقول: وهذا التقدير لا

(١) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (٥/ ٥٩١).

(٢) الزجاجي، الجمل (٢/ ٥٨٨)، البحر المحيط (٦/ ٥٩١).

(٣) أبو حيان، البحر المحيط (٥/ ١٧٢).

(٤) انظر رأي ابن عطية في تفسيره: المحرر الوجيز (٤/ ٣٠٧). انظر: أبو حيان البحر المحيط (٧/ ١٤١- ١٤٢).

يسوغ؛ لأنه يقتضي أن أولئك يجزون ثواب أحسن أعمالهم، وأما ثواب حسنها فمسكوت عنه، وهم يجزون ثواب الأحسن والحسن، إلا إن أخرجت (أحسن) عن بابها من التفضيل فيسوغ ذلك[1].

أما الزمخشري فيذهب في تفسيره للآية إلىٰ أحد وجهين:

١ - إما أنه يريد قوما مسلمين صالحين قد أساءوا في بعض أعمالهم وسيئاتهم مغمورة بحسناتهم، فهو يكفرها عنهم، أي يسقط عقابها بثواب الحسنات ويجزيهم أحسن الذي كانوا يعملون، أي: أحسن جزاء أعمالهم.

٢ - وإما قوما مشركين آمنوا وعملوا الصالحات، فالله ﷻ يكفر سيئاتهم بأن يسقط عقاب ما تقدم لهم من الكفر والمعاصي، ويجزيهم أحسن جزاء أعمالهم في الإسلام[2].

وفي كلا الحالين كرم إلهي حيث يجازيهم علىٰ أحسن أعمالهم بإسقاط ما دون الأحسن من حسن ومندوب وسيء، أو أنه يجازيهم أحسن الجزاء؛ ثوابا لأعمالهم، يقول أبو حيان: «لِيَجْزِيَهُمْ جَزَاءَ أَحْسَنِ أَفْعَالِهِمْ. أو أَنَّ الْأَحْسَنَ صِفَةٌ لِلْجَزَاءِ أَيْ: يَجْزِيَهُمْ جَزَاءً هُوَ أَحْسَنُ مِنْ أَعْمَالِهِمْ وَأَجَلُّ وَأَفْضَلُ، وَهُوَ الثَّوَابُ[3] لكن أبا حيان يرجح أن الأحسن صفة للعمل وليس للجزاء وهذا أوجه في رأيي،

(١) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (٧/ ١٤١- ١٤٢).

(٢) انظر: الزمخشري، الكشاف (٣/ ٤٤١).

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (٥/ ٥٢٤).

يقول: وَإِذَا كَانَ الْأَحْسَنُ مِنْ صِفَة الْجَزَاء فَكَيْفَ أُضِيفَ إِلَىٰ الْأَعْمَال وَلَيْسَ بَعْضُهَا مِنْهَا؟ وَكَيْفَ يَقَعُ التَّفْضِيلُ إِذْ ذَاكَ بَيْنَ الْجَزَاء وَبَيْنَ الْأَعْمَال؟»[1].

ثالثًا: أفعل مؤولة بدلالة فَعِل:

وهو وزن يدل علىٰ الكثرة والتكرار والمبالغة، وقد أول النحاة والمفسرون صيغة أفعل بفَعِل للدلالة علىٰ المبالغة ومن ذلك:

١ - أوجل:

قال الشاعر مَعْن بنُ أَوْس المُزَني[2]:

لعَمْرُكَ ما أَدري -وإنّي لأَوْجَلُ- * علىٰ أَيّنا تَعْدُو المَنيَّةُ أَوَّلُ[3]

أراد: إني لوَجِل[4] ويرىٰ الْعَيْنيّ أن «أوجل» فعل مضارع فَقَالَ: قَوْله:

(١) أبو حيان، البحر المحيط (٥/ ٥٢٤).

(٢) معن بن أَوْس الْمُزنِيّ هُوَ ابْن أَوْس بن نصر بن زِيَاد بن إِسْعَدْ، شَاعِر مجيدٌ فَحل من مخضرمي الْجَاهِلِيَّة وَالْإِسْلَام أوردهُ ابْن حجر فِي المخضرمين من الْإِصَابَة ولد مدائح فِي أَصْحَاب النَّبِي ﷺ وَعمر إِلَىٰ أَيَّام الْفِتْنَة بَين عبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم. انظر ترجمته في: معن بن أوس المزني، ديوانه ص (٢٣) وما بعدها، البغدادي، خزانة الأدب (٧/ ٢٦٠-٢٦١).

(٣) معن بن أوس المزني، ديوانه ص (٩٣)، المبرد، المقتضب (٣/ ٢٤٦). وانظر: البغدادي، خزانة الأدب (٨/ ٢٤٦)، الشنقيطي، أضواء البيان (٤/ ٤٧٥).

(٤) المبرد، المقتضب (٣/ ٢٤٦). وانظر: البغدادي، خزانة الأدب (٨/ ٢٤٦)، الشنقيطي،=

لأوجل أي: لأخاف من وَجِل يوجل[1].

٢ - أعجل:

قال الشنفرىٰ[2] الأزدي في لاميته:

وَإِنْ مُدَّت الْأَيْدي إِلَىٰ الزَّاد لَمْ أَكُنْ * بِأَعْجَلهمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْم أَعْجَلُ[3]

أَيْ: لَمْ أَكُنْ بالْعَجل منْهُمْ يقول البغدادي[4]: «وأجشع: أفعل تَفْضيل من الجشع بفتْحَتَيْن وَهُوَ أَشد الْحرْص وَفعله من بَاب فَرح، وَأعجل الأول بمَعْنىٰ عَجل بفَتْح فَكسر لَا أَنه أفعل تَفْضيل كالثاني لأَن مُرَاده أَن يَنْفي العجلة كَبير مدح».

وأرىٰ أن تأويلها بفَعل علىٰ سبيل المبالغة أقوىٰ دلالة من بقائها علىٰ

=أضواء البيان (٤/ ٤٧٥).

(١) انظر رأيه في: البغدادي، خزانة الأدب (٨/ ٢٩٠) ولم أهتد إلىٰ موقعه.

(٢) هو عمرو بن مالك الأزدي، من قحطان، شاعر جاهلي، يماني، من فحول الطبقة الثانية. كان من فتاك العرب وعدّائيهم. وهو أحد الخلعاء الذين تبرأت منهم عشائرهم. قتله بنو سلامان. وقيست قفزاته ليلة مقتله، فكانت الواحدة منها قريبا من عشرين خطوة. وفي الأمثال: «أعدىٰ من الشنفري» وهو صاحب «لامية العرب». انظر ترجمته في: الشنفرىٰ الأزدي، ديوانه ص (٩)، الزركلي، الأعلام (٥/ ٨٥).

(٣) الشنفرىٰ الأزدي، ديوانه ص (٥٩)، المقتضب (٣/ ٢٤٦). وانظر: البغدادي، خزانة الأدب (٨/ ٢٤٦).

(٤) انظر: المقتضب (٣/ ٢٤٦)، وانظر: خزانة الأدب (٨/ ٢٤٦).

التفضيل؛ فدلالة التفضيل هنا أنه ليس الأعجل ولكنه قد يكون عَجلا وغيره أعجل منه، أما تأويلها بـ«فَعل» للمبالغة فهي تنفي صفة العجلة كلها عنه. هذا والله أعلم.

رابعًا: «أفعل» مؤولة بدلالة «فاعل»:

أول بعض النحاة المفسرين صيغة «أفعل» بـ«فاعل» في مواضع من القرآن الكريم، وبعض الشواهد الأخرىٰ:

١ - أعلم:

﴿ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ (البقرة:٣٠) حيث يرىٰ العكبري أن «أَعَلَمُ» هُنَا بمَعْنَىٰ عَالِمٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بأَعْلَمَ: أَعْلَمَ منْكُم[١].

٢ - أعلىٰ:

وقد وردت صيغة أعلىٰ مؤنثة مجموعة في القرآن الكريم في قوله تعالىٰ: ﴿ تَنزِيلٗا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلۡعُلَى ﴾ (طه:٤) والعلىٰ مؤولة باسم الفاعل أي: العالية[٢]، لكنني أرىٰ أن صيغة «العلىٰ» أكثر علوا من صيغة العالية، والله أعلم.

(١) انظر: أبو البقاء العكبري، التبيان (١/ ٤٨).

(٢) إبراهيم السامرائي، من بديع لغة التنزيل (٢١١).

٣ - أوحد:

وقد أول النحاة والمفسرون صيغة أوحد بواحد في قول الإمام الشافعي:

تَمَنَّىٰ رجَالٌ أَنْ أَمُوتَ وَإِنْ أَمُتْ ❊ فَتِلْكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فيهَا بأَوْحَدِ[1]

والمعنىٰ فيه: لست بواحد، وهذا تفسير يفقد النص جزءاً من دلالته الدقيقة؛ فلفظة «أوحد» تعطي دلالة وصفية دقيقة لا تطابقها لفظة «واحد».

٤ - أشعر:

وفي «نصيب أشعر الحبشة» وتريد شاعرهم إذ لا شاعر فيهم غيره[2] وهنا نقف علىٰ نقطتين: الأولىٰ لا يمكننا أن ننفي أو أن نثبت أن في الحبشة شاعرا آخر غير نصيب فذلك سبيل وعر، والأخرىٰ لماذا استعملت العرب هنا «أفعل» وأرادت «فاعل»؟، وأرجح هنا أن أفعل دلت علىٰ الزيادة المطلقة التي تأتي إيجابا للأول ونفيا عن الآخر وهي من المعاني الأصيلة التي تؤديها صيغة أفعل كما مر بنا سابقا.

---

(١) الإمام الشافعي، ديوانه ص (٥١)، القرطبي (٢٠/ ٨٠)، البحر المحيط (٧/ ٤٢٨)، خزانة الأدب (٨/ ٢٤٨

(٢) انظر: الفيومي، المصباح المنير (٧٠٩)، الحموز، ظاهرة التعويض (١٢٤).

٥ - أعدل:

أول بعض النحاة والمفسرين قول العرب: «الناقص والأشج[١] أعدلا بني مروان» بـ«عادلا» بني مروان إذ لا عدل فيهم سواهما، فذهبوا إلىٰ أن إضافة اسم التّفضيل لمجرد التخصيص - تخصيص الموصوف أنه من بني مروان ليعرف أنه منهم- لا للتفضيل عليهم، إذ لا عادل فيهم سواهما[٢]، في رأيي أن ما ذهب إليه بعض النحاة والمفسرين يمكن أن يرد عليه بما يلي:

١ - أنه يمكننا تأويلها بـ«أنهما أكثر الناس عدلا في قومهم» وبذلك تبقىٰ علىٰ التفضيل.

٢ - كون حجة «أن لا عادل فيهم سواهما» حجة مستندة إلىٰ رؤية يصعب إثباتها.

٣ - أن «أفعل» تأتي إيجابا للأول ونفيا عن الآخر، وبذلك تدل علىٰ الزيادة المطلقة وهو من معاني أفعل الأساسية.

---

(١) الناقص: هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان؛ لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند. والأشج: عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، ولقب بذلك لشجة كانت برأسه من ضرب دابة. للتفصيل في ترجمتهما انظر: ابن الأثير، البداية والنهاية (١٢/ ١٧٦)، (١٣/ ١٨٣).

(٢) انظر: شرح الأشموني (٢/ ٣٠٦)، المقرب (١/ ٢١٢)، حاشية الصبان (١/ ٣٤)، حاشية الخضري (٢/ ٥٢).

٦ - أميل:

أول بعض النحاة والمفسرين قول الأحوص[١]:

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي * قَسَمًا إِلَيْكَ، مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ[٢]

أَرَادَ: المائل[٣]، فالشاعر رغم صدوده عن محبوبته عاتكة، ليعبر عن حالة من الصبابة لا يمكنه إخفاؤها، فهو يقسم أن قلبه إليها رغم الصدود لأميل، ولذلك جاءت «أميل» بعد قسم ولام مؤكّدة للدلالة علىٰ المبالغة في وصف الميل في قلبه. والله أعلم.

خامسًا: صيغة «أفعل» مؤولة بدلالة «مفعول»:

١ - الأبتر:

يقول تعالىٰ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ (الكوثر:٣)، يفسرها ابن الأثير:

---

(١) هو الأحوص: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، من بني ضبيعة: شاعر هجاء، صافي الديباجة، من طبقة جميل بن معمر ونصيب. كان معاصرا لجرير والفرزدق. انظر ترجمته في: الأحوص الأنصاري، ديوانه ص (٩) وما بعدها. وانظر: الزركلي، الأعلام (٤/ ١١٦).

(٢) انظر: الأحوص الأنصاري، ديوانه ص (٢٠٩)، هو الشاهد رقم (٩٠) في كتاب خزانة الأدب. انظر: خزانة الأدب (٢/ ٤٨).

(٣) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن (٢/ ١٢١)، تفسير القرطبي (١٤/ ٢١)، خزانة الأدب (٨/ ٤٢٢).

بالمبتور أَي الْمَقْطُوعُ الذّكْر بَعْدَهُ، وَلَوْ خَلَفَ أُلُوفًا من النَّسْل وَالذُّرّيَّة، وَلَيْسَ الذّكْرُ وَالصّيتُ وَلسَانُ الصّدْق بكَثْرَة الْأَوْلَاد وَالْأَنْسَال وَالْعَقب[1].

٢ - أكسىٰ:

يقال في المثل العربي: «فلان أكسىٰ من البصلة»[2] أولها الفراء بمكسوّ كقولك: «ماء دافق وعيشة راضية»[3] ويقول الميداني: «فإذا أخذت بقول الفراء: كان «أَكْسَىٰ» «أفعل» من «المفعول»، وهو قليل شاذ»[4].

ولا أرىٰ لذلك وجها لسببين:

١ - ورود «من» التفضيلية فيها.

٢ - وضوح دلالة المفاضلة بين كساء البصلة وكساء الشخص للدلالة علىٰ كثرة لبس الثياب أو أكثر قدرة علىٰ إخفاء ما به من البصلة؛ لكثرة كسائها. والله أعلم.

٣ - أودّ:

يرىٰ الميداني «أن كلمة «أود» بمعنىٰ مودود في المثل القائل: أَوْدُّ مِنْ

(١) انظر: البداية والنهاية (٤/ ٢٥٨)، وانظر: هادي نهر، التراكيب اللغوية في العربية ص (٨٥).

(٢) الميداني، مجمع الأمثال (٢/ ١٦٩).

(٣) انظر رأي ابن سيده والفراء عند ابن منظور، لسان العرب مادة «كسا»، وعند الميداني، مجمع الأمثال (٢/ ١٦٩).

(٤) الميداني، مجمع الأمثال (٢/ ١٦٩).

عَيْشكَ شَوْكُ العُرْفُط[1] حيث يقول: يقول: أفْعَلُ من المفعول، وهو المودود ومثل هذا يشذُّ، يعني أن يُبْنَي أفعلُ من المفعول، والعُرْفُط: من العَضَاه، يريد شَوْكُ العرفط ألينُ وألذُّ من عَيْشك»[2].

وفي هذا المثل أيضا أرىٰ أن المفاضلة واضحة؛ لورود «من» التفضيلية والمعنىٰ - وإن كان علىٰ سبيل المبالغة - أن المعيشة مع شوك العُرفظ أكثر مودة من العيش معك. والله أعلم.

سادسًا: صيغة «أفعل» مؤولة بـ«فِعال»:

١ - أعاظم:

وإلا فمن آل المرار فإنهم * ملوك عظام من ملوك أعاظم[3]

يقول الرضي: «إن أعاظم هنا بمعنىٰ عِظام»[4]، وعند البغدادي: «ملوكٌ عظامٌ من ملوكٍ أعاظم علىٰ أَن أعاظم بمَعْنىٰ عِظَام وَهُوَ جمع «أعظم» بمَعْنىٰ عَظيم غير مُرَاد به التَّفْضيل، وَلَو كَانَ مرَادا للَزمَ الإفْرَاد والتذكير»[5].

(١) الميداني، مجمع الأمثال (٢/ ٣٧٣).

(٢) الميداني، مجمع الأمثال (٢/ ٣٧٣).

(٣) شرح الرضي علىٰ الكافية (٢/ ٧٨١)، وانظره عن: البغدادي الشاهد رقم (٦٢٢) في الخزانة (٨/ ٢٨٢).

(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية (٢/ ٧٨١).

(٥) البغدادي، الخزانة الأدب (٨/ ٢٨٢).

وأظن أن ما دفع الرضي لتأويلها بـ«عظام» أن الشاعر لا يريد تفضيل أجداد ممدوحيه علىٰ أحفادهم، فكلهم عظماء برأيه، فلو قصد الشاعر التفضيل لكان بمثابة هجاء لهم، وهو ما لم يقصده الشاعر في رأيي، ودلالة «أعاظم» هنا الوصف دون المفاضلة.

سابعًا: صيغة «أفعل» مؤولة بـ«فُعْل»:

١ - أشأم:

العرب تقول «أشأم كل امرئ بين لحييه»(١)، قال: أشأم بمعنىٰ «الشُؤْم» يعني اللسان(٢).

قال أبو الهيثم(٣): «للعرب أشياء جاءُوا بها علىٰ أفعل، هي كالأسامي عندهم في معنىٰ فاعل أو فَعيل أو فَعلٍ، كقولهم: أشأمُ كل امرئ بين لحييه، بمعنىٰ شُؤْم»(٤).

(١) مثل عربي انظره في: الميداني، مجمع الأمثال (١/ ٣٦٩).

(٢) ابن منظور، لسان العرب مادة «شأم».

(٣) هو أبو الهيثم الرازي اللغوي، أشتهر بكنيته، تصدر بالري الإفادة، ومن تلاميذه أبو الفضل المنذري، ومن مؤلفاته زيادات معاني القرآن للفراء، توفي سنة (٢٢٦)، انظر ترجمته في: نزهة الألبا ص (١١٨)، وأنباه الرواة (٤/ ١٨٨).

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال (١/ ٣٦٩).

وقد أورد الثعالبي في الفصل الرابع والثمانين «في أفعل لا يراد به التَّفضيل»: أشأم بمعنىٰ شؤم[1] ويؤيد ذلك عبدالفتاح الحموز حيث يرىٰ أيضا أن تأويل أفعل التفضيل بالمصدر نادر[2]، وكذلك أولوا أشأم في قولهم في المثل: جرىٰ له طائر أشأم بـ:شؤم[3]، وهو تأويل صحيح في نظري إلا أنني ألمح مزيدا من المبالغة في كلمة «أشأم» عنها في كلمة «شؤم».

❊ ❊ ❊

(١) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية (١/ ٢٦٨).

(٢) انظر: الحموز ظاهرة التعويض في اللغة العربية (١٢٤).

(٣) انظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية (١/ ٢٦٨)، وانظر: الحموز ظاهرة التعويض في اللغة العربية (١٢٤).

الخاتمة

لقد حاولت الدراسة استجلاء فكرة تأويل صيغة «أفعل» بدلالة مشتق عند النحاة واللغويين والمفسرين بهدف:

١ – رصد آراء النحاة والمفسرين في إمكانية خروج صيغة أفعل عن معنىٰ المشاركة لتؤول بمشتق.

٢ – الوقوف علىٰ هذه التأويلات وتصنيفها حسب الصيغة المؤولة إليها صيغة أفعل وإبداء الرأي فيها.

٣ – الوقوف علىٰ أسباب تأويل صيغة أفعل بدلالة غيرها من المشتقات.

وقد وجدت الدراسة في الهدف الأول ما يلي:

١ – اختلف النحاة والمفسرون في إمكانية خروج أفعل عن دلالة المشاركة إلىٰ مؤيد، وممانع، ومقتصر علىٰ المسموع دون اقتياسه.

٢ – أن دلالة أفعل عند المفسرين لم تتجاوز ما هي عليه عند النحاة.

٣ – رصدت الدراسة آراء النحاة والمفسرين في دلالة «أفعل» عدة معانٍ عند النحاة تدل عليها صيغة «أفعل» ورد بعضها في ثنايا سطور المؤلفات القديمة، ولم يكتب لها الشهرة، ومنها:

– تدل أن المفضل متباعد في أصل الفعل عن المفضل عليه، متزايد إلىٰ

كماله فيه، وهذا كمال التفضيل، وقال بهذا المعنىٰ الكفوي.

- أن صيغة «أفعل» تأتي إيجابا للأول ونفيا عن الثاني، وقال به نفطويه.

- يأتي لمجرد الوصف بحيث يثبت الصفة للطرف المذكور، وقال به مجمع اللغة العربية.

- يأتي للزيادة المطلقة للمفضل دون مشاركة المفضل عليه، وقال به الألوسي وغيره من المفسرين.

❊ ❊ ❊

قائمة المصادر والمراجع

(١) القرآن الكريم.

(٢) الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (ت ١٢٧٠هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ت علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

(٣) الأزهري، خالد بن عبدالله، (ت ٩٥٠هـ)، **شرح التصريح علىٰ التوضيح أو التصريح**، ت محمد باسل، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

(٤) الأشموني، نور الدين علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

(٥) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ)، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، ت حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

(٦) الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت ٥٧٧هـ)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ت إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.

(٧) الأندلسي، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف (المتوفى: ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، ت صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ.

(٨) الأنطاكي، محمد، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ط٣، دار الشرق العربي، بيروت، د.ت.

(٩) برجستراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.

(١٠) البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ت عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

(١١) الثعالبي، أبومنصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٢٩)، **فقه اللغة وسر العربية**، ت عبد الرزاق المهديي، إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م

(١٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٢٩٢هـ)، **الخصائص**، ت محمد النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.

(١٣) حسن، عباس، **النحو الوافي**، ط٤ دار المعارف، القاهرة، د.ت.

(١٤) الحملاوي، أحمد بن محمد، **شذا العرف في فن الصرف**، مراجعة وشرح حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

(١٥) الحموز، عبدالفتاح، **ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل**، ط١، دار عمار، ١٩٨٧م.

(١٦) الخضري، محمد بن مصطفىٰ الشافعي (ت ١٢٨٧هـ)، **حاشية علىٰ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك**، الطبعة الأخيرة، مصطفىٰ بابي الحلبي، مصر ١٩٤٠م.

(١٧) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم (٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** (ت إحسان عباس، دار صادر – بيروت د.ت.

(١٨) الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، **شرح الكافية**، ت يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا ١٩٧٥م.

(١٩) الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، ت محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

(٢٠) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (ت ١٣٩٦هـ) **الأعلام**، دار العلم للملايين، الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.

(٢١) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو (ت ٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

(٢٢) السامرائي، إبراهيم، **من بديع لغة التنزيل**، دار الفرقان، ط١، عمان، ومؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٤م.

(٢٣) السامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

(٢٤) ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، ت عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

(٢٥) سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، **الكتاب**، ت عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣، ١٩٨٨م.

(٢٦) السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، **أخبار النحويين البصريين**، ت طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي الطبعة ١٩٦٦م.

(٢٧) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (ت ١٣٩٣هـ)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ١٩٩٥م.

(٢٨) الصبان، أبوالعرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان علىٰ شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٩٩٧م.

(٢٩) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد(ت ٣١٠هـ)، **تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ت عبد الله بن عبد الحسين التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.

(٣٠) ابن عاشور، محمد الطاهر (ت ١٣٩٣هـ): **التحرير والتنوير، تحرير المعنىٰ السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤م.

(٣١) أبوعبيدة، معمر بن المثنىٰ (ت ٢٠٩هـ)، **مجاز القرآن**، ت محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجىٰ – القاهرة، ١٣٨١هـ.

(٣٢) ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن مؤمن بن محمد (ت ٦٦٩هـ)، **المقرب ومعه مُثُل المقرب**، ت عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

(٣٣) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن(ت ٥٤٢هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ت عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٣٤) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، ت علي محمد البجاوي، عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

(٣٥) ابن فارس، أبو الحسين أحمد الرازي (ت ٣٩٥هـ)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، محمد علي بيضون، ط١، ١٩٩٧م.

(٣٦) الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد (ت ٧٧٠هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ت عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ط١، د.ت.

(٣٧) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، ت أحمد البردوني، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.

(٣٨) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط١، ١٩٨٢م.

(٣٩) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١هـ)، **بدائع الفوائد**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

(٤٠) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، **البداية والنهاية**، ت عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٧م.

(٤١) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، (ت١٠٩٤هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ت عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٩٨م.

(٤٢) ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان (ت٦٧٢)، **أسرار النحو**، ت أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، د.ت.

(٤٣) ابن مالك، جمال الدين محمد (ت٦٧٢)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ت محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للنشر القاهرة، ١٩٦٨م.

(٤٤) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، ت محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

(٤٥) مجمع اللغة العربية في القاهرة، **أعمال لجنة الأصول، البحوث والمحاضرات**، الدورة (٣٢)، لسنة ١٩٦٦م.

(٤٦) مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، ت حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

(٤٧) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

(٤٨) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت ٥١٨هـ)، **مجمع الأمثال**، ت محمد محيىٰ الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان، د.ت.

(٤٩) نهر، هادي، **التراكيب اللغوية في العربية، دراسات وصفية تطبيقية**، مطبعة الإرشاد بغداد، د.ط، د.ت.

(٥٠) ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، (ت٧٦١هـ) **شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ**، ت محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

(٥١) ابن يعيش، أبوالبقاء موفق الموصلي (ت: ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، ت إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

❊ ❊ ❊